

رسول الله (صلى)، وقد قال الله جل ذكره: (١) وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، فليس على الكتاب ولا على السنة اعتراض، وإنما الواجب في ذلك القبول والتسليم، قال الله جل ذكره (٢): فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا .

(١٣٥١) رُوينا عن جعفر بن محمد (ع) أنه قال: الجدُّ والجدَّة من قبَل الأب يُخْرِزان الميراث إذا لم يكن غيرُهما، وكذلك الجدُّ والجدَّة من قبَل الأم. وإن اجتمعوا كان للجدَّة والجدَّة من قبَل الأم الثلث نصيبُ الأم، وللجدَّة والجدَّة من قبَل الأب نصيبُ الأب الثلثان، للذكر مثل حظ الأنثيين (٣)، وإن كان أحدهما من قبَل الأم والاثنتان من قبَل الأب أو الاثنان من قبَل الأم، فلكل واحدٍ منهم سهم من تَوَسَّل به، الثلث لمن كان من قبَل الأم واحدًا كان أو اثنين، والثلثان لمن كان من قبَل الأب كذلك أيضًا، والأقرب من الأجداد والجدات يحجب من بعد، ويردُّ على الواحد بالرحم كما يردُّ على سائر ذوى الأرحام إذا لم يكن غيره .

(١٣٥٢) وعن رسول الله (صلى) أنه أطمع الجدَّة السُّدَس، وابنتها حتى، ونظر إلى ولدها يتقاسمون فرَّق لها، ففرض لها السُّدَس فصار فرضًا لها. وإن الله يقول (٤): وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وهذا ممَّا قدَّمنا ذكره من أنه ليس على الكتاب والسنة اعتراض.

(١) ٧/٥٩ .

(٢) ٦٥/٤ .

(٣) س - مثلاً حظ الأنثى .

(٤) ٧/٥٩ .